مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٤٣٠**

الثلاثاء، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

الرئيسة: الآنسة دورانت .... (جامايكا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي .... السيد لافروف

أوكرانيا .... السيد كوليك

أيرلندا .... السيد كور

بنغلاديش .... السيد تشودري

تونس .... السيد الجراندي

سنغافورة .... السيد محبوباني

الصين .... السيد شن غوفانغ

فرنسا .... السيد لفيت

كولومبيا .... السيد فرانكو

مالي .... السيد توري

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السيد إلدون

موريشيوس .... السيد غوكول

النرويج .... السيد كولبي

الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد كننغهام

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

01-65986 (A)
0165986

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي بلجيكا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يطلبان فيهما دعوتهما للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هذين الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهما حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيسة، شغل السيد ساهوفيتش (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد دي لوكر (بلجيكا) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد هادي العنابي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. والمجلس يجتمع الآن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

يستمع مجلس الأمن الآن إلى إحاطة شفوية من السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

أعطي الكلمة للسيد العنابي.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أطلع أعضاء مجلس الأمن على آخر ما استجد من تطورات في كوسوفو، بعد الإحاطة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام، السيد هايكيروب، للمجلس في الشهر الماضي. ولعل أعضاء المجلس يتذكرون أيضا أننا، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمنا إحاطة إعلامية عن النتائج الجزئية للانتخابات التي أجريت لتشكيل جمعية كوسوفو، وسأركز في إحاطتي اليوم على التطورات الرئيسية التي أدت إلى الانتخابات التي أجريت في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر لجمعية كوسوفو، بما في ذلك توقيع الوثيقة المشتركة والانتخابات في حد ذاتها، والإنشاء الوشيك للحكم الذاتي المؤقت.

وسأتكلم أولا عن الظروف التي مهدت الطريق للانتخابات. كانت الفترة التي سبقت الانتخابات هادئة نسبيا وخالية من العنف. وقد عقدت جميع الأطراف، بما فيها ائتلاف صرب كوسوفو العائدين - حتى في اللحظات الأخيرة، مؤتمرات شعبية في مختلف أنحاء كوسوفو في مناخ سلمي، والتزمت إلى حد بعيد بالقواعد الانتخابية. أما التجاوزات التي عرضت على اللجنة الفرعية للشكاوى والطعون الانتخابية، فكانت من حيث طبيعتها طفيفة نسبيا، وتم البت فيها على وجه السرعة.

وبلغ العدد الإجمالي للأصوات المؤهلة لانتخابات جمعية كوسوفو ٣١٨ ٢٥٠ ١ صوتا، منها ٧٨٧ ١٠٨ ١ صوتا في كوسوفو، و ١٥٩ ١٠٥ صوتا في صربيا والجبل الأسود، و ٣٧٢ ٣٦ صوتا بالبريد. وتقدر بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن ما يقرب من ٠٠٠ ١٥٠ من المؤهلين للتصويت كانوا من صرب كوسوفو. وتنافس في الانتخابات ما يزيد على ٣٠٠ ١ مرشح ينتمون إلى ٢٦ حزبا سياسيا، بما في ذلك ٦٠ مرشحا من ائتلاف صرب كوسوفو العائدين، والذي تم اعتماد مرشحيه من قِبل اللجنة المركزية للانتخابات، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

ولعل المجلس يذكر أن ثمة وثيقة مشتركة تم التوقيع عليها من قِبل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد أتيح نص هذه الوثيقة لأعضاء المجلس بصفة غير رسمية. أما الهدف من الوثيقة المشتركة فهو هدف ذو شقين: أولا، تزويد السلطات اليوغوسلافية بقائمة مرجعية للتدابير التي سبق أن اتخذتها البعثة، أو التي كانت تتخذها، لمساعدة طائفة صرب كوسوفو، حتى تيسر عليها تشجيع مشاركة صرب كوسوفو في انتخابات ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر؛ وثانيا، وضع أساس متين لمستقبل العلاقة التعاونية مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وكان التوقيع على تلك الوثيقة هو السبب الأول الذي جعل من الممكن أن يقرر ائتلاف صرب كوسوفو العائدين الاشتراك في الانتخابات وتقديم قائمة بمرشحيه.

وقبل التوصل إلى اتفاق على التفاصيل النهائية، أعلنت الحكومتان اليوغوسلافية والصربية، وكذلك الرئيس كوستونيتشا، يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قرار اعتماد مشاركة صرب كوسوفو في الانتخابات. وفي الوقت ذاته، تم الاتفاق على توقيع مذكرة تفاهم مع مفوضيتهما للاجئين، مما يسمح للدعامة الثالثة لبعثة الأمم المتحدة - والتي، كما يعلم المجلس، ترأسها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا - بأن تضطلع بالأعمال التحضيرية الفنية للانتخابات في صربيا والجبل الأسود، بالتعاون مع شريكها التنفيذي، وهو المنظمة الحكومية الدولية للهجرة.

ومنذ ذلك الحين، أكمل فريق الاتصال المعني بالأشخاص المفقودين بروتوكولا يتعلق بتبادل خبراء وخبرات الفحص الجنائي؛ كما يتواصل العمل حاليا بشأن جميع الجوانب التي تغطيها الوثيقة المشتركة، بما في ذلك مسائل الأمن والجهود التي تكفل نقل ألبان كوسوفو المحتجزين في السجون الصربية.

وأنتقل الآن إلى عملية الانتخابات ذاتها. لقد جرت الانتخابات لجمعية كوسوفو بسلاسة تامة، مما جعل بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمجلس أوروبا تخلص إلى القول في تقريرها النهائي بأن عملية الانتخابات بمجملها جرت بطريقة ديمقراطية وفعالة وخالية إلى حد كبير من أعمال التخويف والعنف.

ومن العوامل المشجعة في هذا الصدد مستوى المراقبة والمشاركة المحلية في تلك العملية الانتخابية من جانب أبناء كوسوفو. وقد كان هناك ٢٨٦ ١٣ مراقبا محليا من كل الطوائف، بالإضافة إلى عدة مئات من المراقبين من مركز الانتخابات الحرة والديمقراطية الواقع مقره في بلغراد، وقد قاموا برصد عملية الاقتراع وفرز الأصوات وعدها. كما ساعد أفراد من كل الطوائف في عملية فرز بطاقات الاقتراع وعدها. وثمة حقيقة ليست معروفة معرفة جيدة وهي أن من أهم المبادرات المتعددة الأعراق التي ظهرت حتى الآن وجود فريق تابع لمركز فرز الأصوات وعدها يضم ٦٠٠ موظف وطني من جميع الطوائف.

وبلغت النسبة المئوية للناخبين الذين أدلوا بأصواهم في هذه الانتخابات ٦٤,٣ في المائة من مجموع الناخبين المسجلين في كوسوفو وعددهم ١,٢٥ مليون ناخب، وتقدر بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن النسبة المئوية للذين أدلوا بأصواهم بلغت نحو ٦٥ في المائة في المناطق التي أغلبية سكانها من ألبان كوسوفو مقابل نحو ٤٦ في المائة في المناطق المسكونة بطوائف غير ألبانية. وكانت مشاركة صرب كوسوفو غير متجانسة، ونتائجها في المناطق المحصورة كانت أعلى من منطقة متروفيتشا الشمالية، ويرجع السبب في ذلك إلى حد ما إلى حملة التخويف التي قادها في المناطق الشمالية من كوسوفو صرب كوسوفو الذين يعارضون المشاركة في هذه الانتخابات. أما نسبة مشاركة صرب كوسوفو في كل من صربيا والجبل الأسود في تلك الانتخابات فكانت عالية إلى حد كبير إذ بلغت ٥٧ في المائة و ٥٦ في المائة على التوالي. ونظرا لأن قرار المشاركة قد اتخذ في وقت متأخر إلى حد ما، وأن العنصر المختص ببناء المؤسسات في بعثة الأمم المتحدة لم يكن لديه سوى ١٢ يوما للإعداد لإجراء هذه الانتخابات في كل من صربيا والجبل الأسود، فإن هذه النتيجة تعتبر من النتائج الجيدة.

وقد صدق السيد هايكيروب على نتائج التصويت يوم ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وكانت النتائج النهائية على النحو التالي: حصلت الرابطة الديمقراطية لكوسوفو التي يتزعمها السيد روغوفا على ٣٥٩ ٨٥١ صوتا بنسبة تصل إلى ٤٥,٦٥ في المائة؛ وحصل حزب كوسوفو الديمقراطي الذي يتزعمه السيد ثاتشي على ٢٠٢ ٦٢٢ صوتا بنسبة ٢٥,٧ في المائة؛ وفي المركز الثالث حصل ائتلاف العائدين على ٨٩ ٣٨٨ صوتا بنسبة ١١,٣٤ في المائة؛ يليه التحالف من أجل مستقبل كوسوفو الذي يتزعمه السيد هاراديناج الذي حصل على ٦١ ٦٨٨ صوتا بنسبة ٧,٨٣ في المائة.

وحصلت سبعة أحزاب سياسية صغرى، بما في ذلك ثلاثة أحزاب من طوائف الأقليات، على أصوات تكفي لحصول كل منها على مقعد واحد في جمعية كوسوفو. وهذه الأحزاب هي: ائتلاف الفاتان وهو ائتلاف لطائفتي البوسنيين والغوراني؛ والحركة الوطنية لتحرير كوسوفو؛ وحزب الشعب التركي لكوسوفو؛ والحزب الديمقراطي المسيحي لكوسوفو؛ وحزب العدالة؛ وحركة كوسوفو الشعبية؛ والمبادرة الديمقراطية الجديدة لكوسوفو وهي حزب سياسي مصري جديد.

واستنادا إلى هذه النتائج، ستكون الأحزاب الممثلة في جمعية كوسوفو ١٤ حزبا، منهم ١١ عن طريق الانتخابات المباشرة و ٣ عن طريق المقاعد المخصصة. وسيكون توزيع مقاعد الجمعية على النحو التالي: الرابطة الديمقراطية لكوسوفو - ٤٧ مقعدا؛ وحزب كوسوفو الديمقراطي - ٢٦ مقعدا؛ وائتلاف العائدين - ٢٢ مقعدا؛ وهذا العدد يشمل كما يتذكر أعضاء المجلس ١٠ مقاعد مخصصة لطائفة صرب كوسوفو في الإطار الدستوري؛ والتحالف من أجل مستقبل كوسوفو - ٨ مقاعد؛ وائتلاف الفاتان - ٤ مقاعد بما في ذلك ٣ مقاعد مخصصة؛ وحزب الشعب التركي لكوسوفو - ٣ مقاعد بما في ذلك مقعدان مخصصان؛ وحزب ألبان أشكاليا الديمقراطي - مقعدان مخصصان؛ والمبادرة الديمقراطية الجديدة لكوسوفو - مقعدان من بينهما مقعد مخصص؛ والحركة الوطنية لتحرير كوسوفو - مقعد واحد؛ وحركة كوسوفو الشعبية - مقعد واحد؛ وحزب العدالة - مقعد واحد؛ والحزب الديمقراطي المسيحي - مقعد واحد؛ وتخصيص مقعد واحد لكل من حزب روما المتحد لكوسوفو وحزب العمل الديمقراطي البوسني لكوسوفو.

وأود الآن أن أحدد بإيجاز الخطوات التالية التي تفكر بعثة الأمم المتحدة في اتخاذها. يتعين على بعثة الأمم المتحدة

أن تتأكد من أن الحكم الذاتي المؤقت سيصبح واقعا حيا بكل ما ينطوي عليه ذلك من مهام، بما في ذلك إنشاء الوزارات، وإنشاء خدمة مدنية محلية تنفيذية، وتوفير الخدمات اللازمة للجمعية القادمة بما في ذلك توفير الأمن لبعض أعضاء الجمعية.

ومن المقرر أن تعقد الجلسة الافتتاحية لجمعية كوسوفو يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر. وستكون مهمتها الأولى أن تنتخب رئاسة الجمعية ورئيس كوسوفو، الذي سيقترح بعد ذلك مرشحا لتولي منصب رئيس الوزراء.

ومن الواضح من نتائج الانتخابات أنه ليس هناك أي حزب سيكون باستطاعته أن يحكم بمفرده، لأن الأغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومة هي ٦١ مقعدا. وبعد أن تم التصديق على نتائج الانتخابات، بدأت المفاوضات بشأن بناء ائتلاف لتشكيل الحكومة القادمة. ويجري الآن التكهن بكل أشكال المزج بين الائتلافات الممكنة. إلا أنه من المرجح فيما يبدو أن الرابطة الديمقراطية لكوسوفو ستكون جزءا من أي ائتلاف يتبلور.

وفي الختام، أود أن أعرب عن ارتياح بعثة الأمم المتحدة، وارتياحنا بالطبع للطريقة التي جرت بها عملية الانتخابات كلها في كوسوفو. وينطبق هذا على الحملة الانتخابية التي خلت من العنف، والأعمال التحضيرية المعقدة التي جرت لضمان سير العملية بسلاسة، وطبيعة الانتخابات التي شارك فيها الجميع، والتي نعتقد أنها ستوفر أساسا متينا لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقت التي سيتم إنشاؤها الآن وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ومما يثلج الصدر أيضا أن أفراد طوائف الأقليات أخذوا يعودون بأعداد كبيرة، على عكس ما حدث أثناء انتخابات المجالس البلدية في العام الماضي. ويتعين على الممثلين المنتخبين أن يشغلوا أماكنهم الصحيحة في المؤسسات المؤقتة، وأن يعملوا سويا لكي يبرهنوا لكل الطوائف على أن المشاركة في العملية الديمقراطية يمكن أن تفضي إلى تحقيق نتائج ملموسة.

وستمثل إقامة الحكم الذاتي المؤقت وشيكة الحدوث خطوة هامة إلى الأمام. وكما حدد السيد هايكيروب للمجلس في الشهر الماضي، فإن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تعمل الآن من أجل ضمان نقل السلطة بطريقة سلسة قدر الاستطاعة، بينما ستحتفظ البعثة بالطبع بالقدرات اللازمة لتقديم المشورة والرصد في المناطق التي تسلم إلى سلطات الحكم الذاتي المؤقت. وتقع المسؤولية الآن إلى حد كبير على الإدارة المقبلة لكوسوفو لإنجاح الحكم الذاتي المؤقت، ولإثبات أن الديمقراطية يمكن أن تنجح، وأنه من الممكن تضييق الهوة في الانقسامات القائمة بين مختلف الطوائف.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكر السيد العنابي على الإحاطة التي قدمها لنا.

السيد توري (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر الأمين العام المساعد السيد هادي العنابي على المعلومات المفيدة للغاية التي تشاطرها معنا حول عملية الانتخابات التي جرت في كوسوفو يوم ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، التي أتاحت لهذا الإقليم إمكانية بناء مؤسسات ديمقراطية. ومن الواضح أن هذا التصويت، الذي رمى إلى انتخاب برلمان كوسوفو، منح كل طوائف كوسوفو الفرصة لبناء مجتمع ديمقراطي حقا، متعدد الأعراق ومزدهر.

ووفدي يرحب بإجراء الانتخابات بصورة ناجحة، وبمستوى المشاركة العالي – ٦٣ في المائة – وبتعبئة طوائف الأقليات، التي أوفت بالتوقعات. والمناخ الإيجابي الذي جرت فيه الانتخابات يدل على أن كوسوفو تتطور في الاتجاه

الصحيح للتغلب على آلام الماضي القريب. ودخول الطائفة الصربية في الحياة السياسية في كوسوفو، بحوالي ١١ في المائة من الأصوات، دلالة مشجعة للغاية على أن الصرب يرغبون في المشاركة في تنمية كوسوفو.

وفي هذا الصدد، يسرنا أن يكون بوسعنا أن نحيي ما أظهره أبناء كوسوفو من نضج وشعور بالمسؤولية في إجراء الانتخابات التشريعية، التي كانت بلا شك نقطة تحول حاسمة في التطور الديمقراطي للإقليم. ويأمل وفد مالي أن تعزز المؤسسات الجديدة التي أنشئت على هذا النحو المصالحة بين السكان الصرب والسكان الناطقين بالألبانية بتشجيع أعضاء الطائفتين على العمل معا لإقامة مجتمع متعدد الأعراق. وإننا ندعو الإدارة الجديدة لكوسوفو إلى التركيز على إعادة هيكلة الاقتصاد، ومكافحة الجريمة ورفع مستوى المعيشة مع الامتثال التام للإطار الدستوري للحكم الذاتي المؤقت.

وأخيرا، نعتقد أن الوقت قد حان لوضع مصالح كوسوفو قبل مصالح الأحزاب السياسية. ومن هذا المنظور، ينبغي لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) أن يكون الخيط الرئيسي الناظم لكل السياسات في كوسوفو.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أشكر الأمين العام المساعد، السيد العنابي، على إحاطته الإعلامية.

ويود الوفد الصيني أن يعرب عن ارتياحه لإجراء الانتخابات بصورة سلسلة في كوسوفو كما كان مبرمجا لها. وتمثل هذه الانتخابات خطوة هامة في عملية السلام في كوسوفو. ونشيد بحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على ما بذلته من جهود لتشجيع الصرب على المشاركة في الانتخابات. ونود أيضا أن نشيد ببعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على ما بذلته من جهود في مراقبة الانتخابات والإعداد لها. ونحن نتطلع إلى أن تضطلع الجمعية المنتخبة بدورها الواجب.

وإننا نرى أن المسألة الأساسية التي تواجهها كوسوفو الآن هي ما إذا كان زعماء مختلف الجماعات يستطيعون أن يخلِّفوا وراءهم عداوات الماضي، ويتركوا خلافاتهم جانبا، وينشئوا حكومة تحالف واسع تمثل مصالح كل الجماعات العرقية، وتضمن التنوع العرقي لكوسوفو واستقرار الطوائف، ويناقشوا معا خطة مستقبلية واسعة لتنمية كوسوفو. ونأمل أن يتمكن القادة المنتخبون من مختلف الجماعات العرقية من مراجعة الحالة العامة، والاضطلاع بمهامهم على نحو فعال تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام، والعمل على إقامة الثقة بين الطوائف، وتحقيق المصالحة الوطنية ووضع الأسس اللازمة للإنعاش الاقتصادي في كوسوفو والاستقرار الطويل الأمد لتلك المنطقة.

وفي ذات الوقت، ينبغي أن تبذل بعثة الأمم المتحدة مزيدا من الجهود في مكافحة الجريمة، وتحسين البيئة الأمنية في كوسوفو، وتشجيع المصالحة الوطنية، وإقامة الثقة المشتركة وضمان العودة الآمنة للاجئين والاستمرار في تعزيز التعاون والتنسيق مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وإن السلام في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لا يزال هشا. ولا تزال الحالة في كوسوفو تؤثر مباشرة على السلم والاستقرار في مقدونيا ومنطقة البلقان بأسرها. وما زالت بعثة الأمم المتحدة بحاجة إلى الاضطلاع بتدابير فعالة للحد من التدفق غير المشروع للأسلحة على الحدود المشتركة بين كوسوفو ومقدونيا وقطع مصادر الأسلحة للجماعات المسلحة غير المشروعة. وفي هذا الصدد أيضا، ينبغي لقادة كوسوفو المنتخبين أن يتحملوا مسؤولياتهم.

السيد الجراندي (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد هادي العنابي على بيانه الممتاز بشأن التطورات الأخيرة في كوسوفو.

ويود وفدي أن يبدأ بتهنئة شعب كوسوفو على نجاح الانتخابات. وعقد الانتخابات في مناخ من المنافسة الصحية الشريفة مشجع في العديد من النواحي. وما تميزت به العملية في جملتها من مشاركة جميع الأحزاب، بما في ذلك أحزاب الأقلية، وعدم وقوع أحداث عنف، يسمح لنا بأن نكون متفائلين بشأن مستقبل كوسوفو، ويوفر، في رأينا، فرصة حقيقية للمصالحة والتعايش السلمي المتعدد الأعراق لجميع الناس في الإقليم. ويتوقف الأمر الآن على أبناء كوسوفو أنفسهم لاغتنام هذه الفرصة، لترجمتها إلى أفعال والاستفادة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا من هذا الواقع الجديد.

وإننا نرى أن الانتخابات مرحلة هامة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وستجعل من الممكن أيضا إقامة مؤسسات ديمقراطية للحكم الذاتي وفقا للإطار الدستوري المؤقت الذي وضعته، في اتفاق مع الأطراف، بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

ونهنئ الأعضاء الجدد المنتخبين للجمعية التشريعية في كوسوفو، التي تتمتع بشرعية واسعة لا منازعة فيها كما تدل على ذلك استطلاعات الرأي. وتدل مشاركة ٦٣ في المائة في الانتخابات على أن أبناء كوسوفو يريدون بناء مستقبل مزدهر ومتعدد الأعراق لجميع السكان في الإقليم. وفي هذا الصدد، نأمل أن نرى الجمعية الجديدة تعمل على زيادة الانسجام بين مختلف الجماعات العرقية للمجتمع في كوسوفو. والدور الأول الذي يجب أن تضطلع به هذه الجمعية هو تحقيق التقاء في الآراء، وتقليل الاختلافات والتخلص من الجيوب التي ما زالت تعوق عملية المصالحة.

ومشاركة الأقليات في الانتخابات، وخاصة الأقلية الصربية، ينبغي أن يكون لها صداها لدى الأغلبية وينبغي أن تسمح لتلك الأقليات بالمشاركة الكاملة في الحياة العامة في كوسوفو.

ويلاحظ وفدي مع الارتياح – وإني واثق من أنكم، سيدتي الرئيسة، مسروررون – أن ٣٤ امرأة قد انتخبت في الجمعية التشريعية. فوجود النساء مهم بوجه خاص من حيث أنه يعني أن النساء سيتحملن الآن جزءا كبيرا من المسؤولية عن بناء مستقبل أفضل لأطفال كوسوفو.

وويعرب وفدي عن تقديره للعمل الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في الإعداد للانتخابات وإجرائها. وقد أثبتت منظمتنا مرة أخرى أنها قادرة تماما على إدارة الحالات الصعبة. فعقب نجاح الأمم المتحدة في تنظيم الانتخابات في تيمور الشرقية، أثبتت الآن نجاحها في إجراء الانتخابات في كوسوفو. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي وغيرها من المنظمات الدولية الموجودة في الميدان، قد بذلت، بدورها، جهودا هامة لضمان نجاح العملية.

وختاما، أود أن أحيي السيد هايكيروب، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة، وكل فريقه على عملهم الممتاز في الإعداد للانتخابات وعلى النتائج المبشرة التي تم تحقيقها.

السيد فرانكو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أود أن أرحب بالسيد العنابي وأن أشكره على المعلومات التي قدمها إلينا في هذه الجلسة. وينبغي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لبعث رسالة تهنئة إلى جميع مسؤولي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة كوسفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على العمل الممتاز الذي اضطلعوا به في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر فيما يتعلق بالانتخابات

العامة. وبفضل هذا العمل، وخاصةً بفضل إصرار شعب كوسوفو على التعبير علانية عن تأييده لإقامة مؤسسات ديمقراطية، يحدو المجتمع الدولي اليوم آمال أكبر بالنسبة لمستقبل كوسوفو.

وتظهر نتائج الانتخابات التزام السكان بالمضي قدما على الطريق الديمقراطي وضمن الحدود التي وضعتها قرارات مجلس الأمن وعلى هدى الإطار الدستوري المعتمد قبل بضعة شهور. ولن يكون الطريق سهلا. إذ ستظهر عقبات وخلافات لتعقد سير العملية، ليس للزعماء الذين سيتعين عليهم التغلب عليها فحسب، بل أيضا للناخبين الذين سيتعين عليهم أن يحافظوا على حضورهم النشط بغية ضمان تحقيق آمالهم.

ومن المهم بالنسبة لكولومبيا أن تعرف أنه يمكن لهذه العملية برمتها أن تعتمد على قيادة الممثل الخاص للأمين العام، السيد هايكيروب، والتي توفر الضمان للنجاح في وجه تحديات جسيمة، كما ثبت في مراحل سابقة.

ولقد أفرزت نتائج انتخابات ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر بعض التحديات. أولا، يجب أن يضمن المجتمع الدولي، من خلال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو، الامتثال للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وللإطار الدستوري. وسيتطلب ذلك منه أن يتخذ موقفا ثابتا تجاه أية انتهاكات محتملة لأحكام هاتين الوثيقتين وإبداء المرونة بشأن تطبيق وتنفيذ تلك الأحكام. ومن المهم أن يمنح المجتمع الدولي تدريجيا حرية أكبر لمن يقودون المؤسسات الجديدة بحيث يضمن أن الهيكل الديمقراطي الناشئ سيقوم على أساس قوي وألا يعتمد على إشراف أطراف ثالثة على أعماله في المستقبل.

وثانيا، إن التزام القادة المنتخبين والسكان بصفة عامة يتمثل في إقامة كوسوفو متعددة الأعراق. ويعني ذلك، بالرغم من أن قوة كوسوفو تبقى مسؤولة عن ضمان أمن الاقليات، أنه واجب ومسؤولية الجميع أن يضمنوا احترام حقوقها. ولا بد أن نرى الآن، أكثر من أي وقت مضى، موقفا يتسم بروح المبادرة من جانب الزعماء تحقيقا لذلك الهدف. ولا يمكننا الاستمرار في التغاضي عن التمييز الذي يستهدف يوميا جماعات الأقلية أو عمل هياكل إدارية موازية. ويجب أن يلتزم جميع مواطني كوسوفو بالعمل مع بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو من أجل بناء مجتمع تعددي حقيقي.

وثالثا، يجب أن يتخلى الزعماء المنتخبون عن برامجهم وأن يبدأوا العمل على إنشاء مؤسسات متينة يمكن أن ترسي الأسس لحكومة تتمتع باستقلال ذاتي متزايد، كما ينص على ذلك القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ومن السابق لأوانه تماما أن نفكر في الوضع النهائي للإقليم. ولن يؤدي تركيز جهودنا على ذلك إلا لإضعاف العملية الديمقراطية الناشئة وتبديد آمال الشعب .

ورابعا، العلاقات بين بلغراد وحكومة كوسوفو الجديدة ضرورية، وهو ما يجب أن يفهمه الزعماء المنتخبون. وبناء على ذلك، نوصي بأن تستمر بعثة الأمم المتحدة في تعزيز تلك العلاقات، مثلما فعلت مؤخرا.

وخامسا، يواجه ممثلو الاقليات تحديا جسيما في الترويج لآرائهم والدفاع عن مصالح السكان الذين يمثلونهم. ولن يكون هذا الطريق سهلا، فلذلك من المهم أن يظلوا مخلصين لقيمهم وأن يتمكنوا من الاعتماد على دعم المجتمع الدولي في إثمار هذه القيم.

ونود مرة أخرى أن نهنئ كل شعب كوسوفو على النموذج الديمقراطي الذي قدمه إلى المجتمع الدولي. ونحن ندعوه إلى مواصلة السير على هذا الدرب.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): نود نحن أيضا أن نشكر السيد هادي العنابي على إحاطته الإعلامية الشاملة. كما نود أن نضم صوتنا إلى أصوات زملائنا في تهنئة الممثل الخاص للأمين العام، السيد هايكيروب، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الإدارة الناجحة للانتخابات على نطاق كوسوفو. لقد كانت انتخابات خالية نسبيا من العنف وتزوير الأصوات.

ولكن بالرغم من أن الانتخابات شهدت معدلا معقولا للمشاركة بلغ ٦٤ في المائة من كل الطوائف العرقية، إلا أنه لوحظ انخفاض واضح في تصويت الألبان العرقيين. ولا أعلم إن كان بإمكان السيد العنابي أن يفسر لنا السبب المحدد لذلك.

والجدير بالذكر أيضا أن نسبة ٤٦ في المائة لا غير من الطائفة الصربية قد صوتت. وكان مقدرا لهذا الرقم أن يصبح أقل من ذلك حتى لو لم يقم الرئيس كوستونيتشا وحكومتا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصربيا بتشجيع صرب كوسوفو على التصويت. ونود أن نشكرهم على القيام بدورهم. وفي الوقت ذاته، ولهذا السبب بالتحديد، فإن ما تظهره أيضا المشاركة الصربية العرقية من مستوى منخفض يعني أنه لم تتوفر بالكامل كل الأحوال الضرورية من أجل مشاركتهم الكاملة. وربما يمكن تحسين أمن الصرب العرقيين وحرية حركتهم في كوسوفو وعودة اللاجئين الصرب. ونأمل أن تعمل بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو والزعماء الألبان العرقيون بجهد أكبر من أجل تحسين هذه الظروف.

ويجب أن يكون الهدف هو ضمان مشاركة صربية عرقية كبيرة في مؤسسات الحكم الذاتي في كوسوفو. وكما ذكر السفير فرنكو قبل بضع دقائق، حسب اعتقادي، يتعين علينا أن نقيم كوسوفو متعددة الأعراق. والمشكلة التي نواجهها بالطبع هي أن نسيج كوسوفو الاجتماعي، كما نعلم جميعا، قد أصيب بالضرر. ويبدو أن هناك انفصالاً وانقساماً أكثر من التكامل. والسؤال هو ما إذا كان يمكننا أن نفعل شيئا في هذا الصدد أم لا.

ومع انتهاء الانتخابات يكون قد تم الوصول إلى مرحلة هامة في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) . ونقر بأنه مازال هناك المزيد مما يجب عمله قبل أن نستطيع القول إن بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو قد أنجزتا ولايتيهما بموجب القرار. ونقر أيضا بأن البعثة والقوة يجب أن تظلا هناك إلى أن تخرج كوسوفو من دائرة الخطر، أو شيء من هذا القبيل – وبعبارة أخرى إلى أن يصبح من غير الممكن أن تنزلق مرة أخرى في صراع آخر. هذا هو جوهر بناء السلام، وهو ليس نيل كيان لاستقلاله من عدمه. والمرحلة النهائية لمسؤوليات بعثة الأمم المتحدة وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) هي، في حقيقة الأمر، الإشراف

> ”في مرحلة نهائية على نقل السلطة من مؤسسات كوسوفو الانتقالية إلى مؤسسات منشأة بموجب تسوية سياسية“. (القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الفقرة ١١ (و))

إن المشكلة التي نواجهها في حالة كوسوفو — وهذا عائق كبير — هي بالطبع إننا مازلنا بدون فكرة عن الشكل الذي ستكون عليه التسوية السياسية النهائية. لذلك فقد يكون الوقت مناسباً لكي ينظر مجلس الأمن في قضية كوسوفو لأجل بعيد وأن يقرر ما إذا كنا نستطيع تحديد استراتيجية خروج واضحة لكوسوفو أم لا.

في الحقيقة، شدد بعض أعضاء المجلس على ضرورة تطبيق المذكرة الرئاسية (S/2001/905) المتعلقة بموضوع ”لا انسحاب بدون استراتيجية“، ونوافق على أن حالة

كوسوفو تمثل محكا جيدا كأي قضية محك أخرى. وفي الحقيقة وافق مجلس الأمن في الفقرة ٣ من المذكرة الرئاسية على ضرورة تقديم توجيه واضح وتحديد معالم تدعم اعتماد نهج شامل ومتكامل لبناء السلام، حيث يكون ذلك مناسبا، وكذلك وضع استراتيجية عملية الخروج.

والآن، بعد أن تخطت كوسوفو عقبة رئيسية، قد يكون من المفيد أن يتلقى المجلس إحاطة إعلامية في وقت ما من قبل إدارة عمليات حفظ السلام ومن قبل بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو عن الأفكار الأولية التي تراودهما بشأن بناء السلام واستراتيجيات الخروج المتعلقة بكوسوفو، تتعلق على وجه التحديد بالخطوات التالية لتقليص الوجود الدولي تدريجياً وسحبه في نهاية المطاف، والمراحل الرئيسية، وعن المدة التي تستغرقها كل خطوة.

أولى هذه الخطوات واضحة في الحقيقة، ويسعدني أن السيد العنابي تكلم عن الخطوات التالية. من الواضح هنا أن إحدى مسؤوليات بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو تتمثل في الترتيب لنقل مسؤولياتها الإدارية مع الإشراف على تعزيز المؤسسات المحلية المؤقتة في كوسوفو وتقديم الدعم لها، إلى جانب أنشطة بناء السلام الأخرى. وقال فريق الأزمات الدولي في قائمة توصيات ذات صلة أوردها في تقريره عن انتخابات كوسوفو التي تمثل نقطة تحول،

> ”ينبغي أن تمنح بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو مؤسسات الحكم الذاتي الجديدة أكبر قدر من الحرية لتحكم في إطار المعايير المحددة في الإطار الدستوري. وينبغي أن تتاح لهذه المؤسسات الفرصة لتتعلم من أخطائها وتنمي مسؤولياتها وفعاليتها“.

لقد استمعنا إلى السيد العنابي يتكلم عما سيحدث، ونحن سعيدون لوجود تحرك في هذا الاتجاه. ولكن من المهم أيضا أن نأخذ في الحسبان أنه لا توجد حالة سابقة لنقل المسؤولية الإدارية؛ كما أنها حالة تتيح للسكان المحليين مشاركة أكبر في صنع القرار. ونعتقد أن هذا يمكن أن يغيّر الكيمياء السياسية وأن يعمل حتى على زيادة الاستقرار في كوسوفو.

ونلاحظ أيضاً أن المجلس قرر في قراره ١٢٤٤ (١٩٩٩) أنه ينبغي أن تيّسر بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو ”عملية سياسية ترمي إلى تحديد مركز كوسوفو الآجل، مع أخذ اتفاقات رامبوليه في الحسبان“ (الفقرة ١١(هـ)). وهذا أحد أحكام الوضع النهائي في القرار. إلا أنه في الوقت الذي تدعو فيه هذه الاتفاقات إلى عقد اجتماع دولي بعد ثلاث سنوات من دخول هذه الاتفاقات حيز النفاذ لتحديد آلية لتسوية نهائية في كوسوفو تستند إلى إرادة الشعب، لم يتطرق القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لهذه المسألة. وإنني أتساءل عما إذا كان قد فكر أي شخص في الوقت الذي سيعقد فيه هذا الاجتماع.

أحد الأسباب التي تدعونا إلى التركيز على هذه المسألة هو أنه، بعد انتخاب إبراهيم روغوف مباشرة، كرر زعيم الرابطة الديمقراطية في كوسوفو، التي فازت بأكبر عدد من المقاعد في جمعية كوسوفو، دعوته لاستقلال كوسوفو. وما لم يحدد إطار زمني تقريبي للتوصل إلى تسوية نهائية في كوسوفو، فإن بعض المشاكل قد تزداد سوءاً. ولذلك، يقول فريق الأزمات الدولي في نفس التقرير الذي اقتبست منه سابقاً ما يلي.

> ”من غير الواقعي أن نتوقع من قادة ألبان كوسوفو أو الناخبين الألبان في كوسوفو أن يهملوا المسألة المهيمنة على جميع المسائل التي تهمهم فعلا .... ومن غير المرجح أن يقبل المسؤولون المنتخبون حديثاً لمدة طويلة القيد الذي تفرضه عليهم إدارة دولية غير منتخبة. كما أن غضب الألبان من اتفاق بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو مع بلغراد للحصول على دعم لمشاركة الصرب، بالإضافة إلى

أن ألبان كوسوفو ضاقوا ذرعاً بالتقدم البطيء نحو الاستقلال، قد تكون مقدمة لمزيد من التوتر في العلاقات بين البعثة والأطراف الألبان بعد الانتخابات''.

من الواضح أننا لا نريد نتيجة غير سارة بعد الانتخابات، وينبغي أن نفكر في طريقة لتحاشي هذا الحدث غير السار.

واسمحوا لي أن أشدد على أننا لا ندعو إلى أي نوع من سحب الوجود الدولي من كوسوفو قبل الأوان. إننا ندرك الأخطار التي سيتعرض لها استقرار كوسوفو واستقرار المنطقة نتيجة لذلك. وقد قلنا مرارا وتكرارا إن إنهاء الوجود الدولي في كوسوفو في نهاية المطاف يجب أن يكون تدريجيا وأن ينظم بعناية ليعزز، لا ليقوض، التقدم الذي تحقق بعناء كبير. وفي الحقيقة، أقتبس مرة أخرى من المذكرة الرئاسية المعنية بـ ''لا خروج بدون استراتيجية''،

''يوافق مجلس الأمن على أن المعيار الرئيسي لاتخاذ قرار بشأن اختصار مهام إحدى عمليات حفظ السلام أو سحبها هو نجاح تلك العملية في تنفيذ ولايتها الذي ينتج عنه تهيئة بيئة سياسية وأمنية تفضي إلى إحلال سلام دائم و/أو استكمال ذلك بعملية لبناء السلام بعد انتهاء الصراع''. (S/2001/905، الفقرة ٦)

وينطبق هذا على كوسوفو بقدر انطباقه على المسائل الأخرى المعروضة على المجلس.

ونظرا لأننا تكلمنا كثيرا عن استراتيجية الانسحاب، أردنا أن نشير إلى بعض الملاحظات التي أُبديت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ حول هذا الموضوع. وكانت مداخلة السفير جين - ديفيد ليفيت - يؤسفني أنه غادر القاعة - إحدى المداخلات المدروسة جيدا. وأود أن أقتبس شيئا مما قال:

''مجلس الأمن قد أنشأ بعض العمليات الهامة بل والحاسمة - وأقصد بذلك بالذات عمليتي كوسوفو وتيمور - وينبغي أن يكون قادرا على إنهائها دون المخاطرة بمستقبل الشعوب المعنية''. (S/PV.4223، الصفحة ٧)

واستطرد ملاحظا أن ''المثابرة غالبا ما تكون عنصر نجاح'' (الصفحة ٧).

إلا أننا نرى، كما هو الحال في جميع عمليات حفظ السلام، أنه يجب أن يكون مجلس الأمن واضحا في تحديد شروط تخفيض الوجود الدولي وسحبه ومتى تتحقق هذه الشروط. وفي المناقشة التي دارت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠، أشار السفير ليفيت إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وقال

''حدد فريق الأصدقاء مجموعة من المعايير، والمعالم لتقييم أداء البعثة، وخاصة، الجهد الذي بذلته سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لمواكبة التزام المجتمع الدولي. وحتى ولو لم يتم تلبية هذه المعايير على النحو الأمثل، فقد وفرت خريطة للطريق تصف الأهداف المتوخاة لتحقيق استقرار دائم للحالة، وشكل من أشكال أجهزة المتابعة، مما يتيح تقييم النتائج وتعديل فترة استمرار البعثة وولايتها'' (الصفحة ٨).

واختتم السفير لفيت بيانه في تلك المناقشة بالقول

''لأن صورة الأمم المتحدة ذاتها تعتمد على قدرتنا على أن نضع بنجاح استراتيجية خروج لعمليات حفظ السلام التي عهد لمجلس الأمن أن يقودها إلى النجاح'' (الصفحة ١٠).

إننا متفقون تماما مع المشاعر التي عبّر عنها السفير ليفيت في تلك المناقشة، ونأمل أن تطبق على نحو منهجي على جميع العمليات التي تشارك فيها الأمم المتحدة.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أنا ممتن للأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، السيد هادي العنابي، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

إننا نتابع عن كثب تطورات الحالة السياسية في كوسوفو بعد الانتخابات التي أجريت في جميع أنحاء كوسوفو في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. ولسوء الطالع أننا مضطرون أن نقول، في هذه المرحلة، إن مهمة تحويل كوسوفو إلى مجتمع ديمقراطي متعدد الإثنيات لا تزال ينظر إليها بصورة أساسية على أنها ذات أهمية ثانوية في برامج أحزاب ألبان كوسوفو الرئيسية، التي تتمتع الآن نتيجة للانتخابات بقاعدة شرعية تمارس على أساسها نفوذا حاسما في الحياة السياسية في المنطقة. فجميع هذه الأحزاب تواصل القول إن هدفها الرئيسي هو تحقيق الاستقلال لكوسوفو.

ولذلك، لا نستطيع أن ننتظر لتنهض الديمقراطية بصورة تلقائية في كوسوفو. فالانتخابات التي أُجريت في تشرين الثاني/نوفمبر، وفي الحقيقة الانتخابات البلدية التي أُجريت في العام الماضي أكدت ذلك. والتمييز العرقي ما زال مستمرا في كوسوفو، وكما حصل في الماضي، فإن ذلك يخلّف مضاعفات تتصف بالتطرف والإرهاب وتمتد إلى البلدان المجاورة. علاوة على ذلك، الجريمة تتزايد أعدادا. فبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو يجب أن تركزا اهتمامهما على هذه المسألة.

وكقضية إيجابية، نلاحظ أنه كان هناك مستوى عال نسبيا من المشاركة في الانتخابات من السكان الصرب، سواء الذين ظلوا في الإقليم أو الذين حُملوا على مغادرته في أعقاب التطهير العرقي الذي ارتكبه المتطرفون الألبان. ونحن ننظر إلى مشاركة الصرب في الانتخابات كدلالة على تصميمهم المشاركة على نحو أكثر نشاطا في الحياة السياسية لكوسوفو، والعمل بوسائل مشروعة على استعادة الطابع المتعدد الأعراق للإقليم، وكفالة سيره على طريق الديمقراطية الحقة كجزء من يوغوسلافيا.

أما المسؤولية الرئيسية عن إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق تسوية في الإقليم فتقع على عاتق الوجود الدولي، لا سيما بعثة الأمم المتحدة هناك التي يتعين عليها أن تفي بالتزاماتها وفقا للوثيقة المشتركة بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبعثة، عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ونحن نعتقد أيضا أن الوقت قد حان للنظر في الحالة في كوسوفو بصورة أكثر اتزانا، من منظور ما ينبغي للحضور الدولي أن يركز عليه أنشطته في المستقبل: وأعني بذلك ضمان الأمن الحقيقي هناك؛ وتهيئة الظروف المؤاتية لعودة اللاجئين والنازحين؛ ومعرفة ما حدث لأولئك الذين اختطفوا والمفقودين؛ وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية في أي مجتمع متحضر - التعليم، والرعاية الصحية، والثقافة والإعلام - بالنسبة لكل سكان الإقليم، بصرف النظر عن أصولهم القومية أو الدينية.

وثمة مشكلة جديدة أيضا لا يمكن لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ولا قوة كوسوفو أن يتجاهلاها. وقد استرعينا الانتباه إلى أنباء رددتها وسائط الإعلام مفادها أن إبراهيم روغوفا ذكر قبل بضعة أيام، أنه يعتزم أن ينقل إلى مجلس الأمن معلومات عن استعدادات في كوسوفو يقوم بها إرهابيون، من بينهم بعض الإرهابيين الشيشان. ويشتبه كذلك في أن أولئك الإرهابيين لهم اتصال بأشخاص يرتبطون بأسامة بن لادن. وفي هذا الصدد، قد نلاحظ أن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لم تبدأ حتى الآن أي تحقيق بشأن أعضاء ما يسمى جيش تحرير كوسوفو، الذين ارتكبوا جرائم ضد الصرب داخل كوسوفو بعد نشر الحضور الدولي هناك في حزيران/يونيه ١٩٩٩.

وإننا لا نستبعد كذلك احتمال أن يحاول كثير من الإرهابيين السابقين الانضمام إلى مؤسسات عموم كوسوفو التي يجري إنشاؤها في الوقت الحاضر. ومن مسؤولية بعثة الأمم المتحدة المباشرة أن تكفل عدم حدوث ذلك، فالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يحظر بصورة مباشرة المشاركة في الحياة السياسية في كوسوفو بالنسبة لأولئك الذين تورطوا في أنشطة إرهابية. وقبل انتخابات ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أكدت قيادة بعثة الأمم المتحدة أنه لا علم لها بوجود أي إرهابيين في كوسوفو، وإن كانت على استعداد للتحقيق في أي مؤشرات محتملة لوجود من هذا القبيل. وقد ظهرت مثل هذه المعلومات الآن، ونتوقع من البعثة أن تضطلع بمسؤولياتها وأن تفعل ما قالت إنها سوف تفعله.

واليوم، وقبل ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، فإن المهمة ذات الأولوية هي إقامة حوار تفاعلي بناء بين الحضور الدولي والسلطات اليوغوسلافية وممثلي شعب كوسوفو في المؤسسات المنتخبة الجديدة، في الإقليم. وإجراء الانتخابات لم يكن هو الغاية، بل كان مجرد بداية لعمل جاد لبناء مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق في كوسوفو امتثالا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بما في ذلك احترام سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ونحن نعتقد أن هذه هي الطريقة التي تنظر بها قيادة الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة حماية كوسوفو، إلى الحالة في كوسوفو.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): إننا مدينون بالشكر الخاص للسيد هادي العنابي لتحديث معلوماتنا بشأن الانتخابات. ونقدر أيضا الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا بشأن تصورات ما بعد الانتخابات.

ويسرنا أن الانتخابات التي طال انتظارها من أجل تشكيل حكومة ذاتية مؤقتة في كوسوفو قد أجريت في موعدها المحدد. ويسعدنا أيضا أن ذلك قد حدث دون أن تقع أي حوادث معاكسة. كما أن العنف السياسي الذي شهدته الفترة السابقة على الانتخابات كان في الحد الأدنى، كالحوادث التي وقعت يوم الانتخابات. وكانت هذه مؤشرات على نجاح المهمة الصعبة التي عهد بها إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونحن نصفق لهم، وللسيد هانز هايكيروب، الممثل الخاص للأمين العام.

إن مجتمعات الأقليات في كوسوفو قد اعتبرت هذه الانتخابات حدثا هاما. ولهذا السبب، فقد أقبلوا على التصويت بأعداد كبيرة. وجاءت مشاركة صرب كوسوفو تعبيرا عن الأهمية التي يعلقونها على الولاية التي ستمنح للحكومة الذاتية المؤقتة. وهذا تطور هام مقارنة بالمقاطعة السابقة للصرب للانتخابات البلدية التي جرت في العام الماضي. وثمة إدراك واضح من جانب مجتمعات الأقليات بأن تشكيل حكومة منتخبة ديمقراطيا وتقوم على التعددية هي السبيل الوحيد لتأمين مستقبل أفضل. ونحن نعتبر ذلك تطورا جديرا بالترحيب. ولقد بذلت بعثة الأمم المتحدة جهودا مشكورة من أجل الوصول إلى صرب كوسوفو، خاصة أولئك الذين يقيمون خارج كوسوفو. وقد تمكنت البعثة من نشر الوعي بينهم بشأن النظام الانتخابي وأهمية التمثيل العرقي في المجلس النيابي الجديد، وشجعت مشاركتهم في كل من عملية قيد الناخبين وفي الانتخابات ذاتها. كما عملت البعثة على أن تبين لمجتمع الأقليات في كوسوفو الفوائد التي يمكن الحصول عليها من خلال المشاركة في الحياة المجتمعية وفي العملية الانتخابية ومن الواضح أن هذه المساعي قد أثمرت - وهي حقيقة عبرت عنها مشاركة الصرب.

وهذا معلم رئيسي لكوسوفو في مسيرتها نحو السلام. ولقد بدأت العملية الديمقراطية بإجراء الانتخابات البلدية في العام الماضي. وقيام حكومة تمثيلية ذات مشاركة عريضة لكل الطوائف العرقية وعلى أساس مزيد من التسامح والاستيعاب المتبادل للكيانات العرقية المختلفة هو الخيار الوحيد لتحقيق مستقبل سلمي في كوسوفو. وقد اتخذت البعثة عددا من الخطوات الهامة لضمان الأمن خلال مرحلة ما قبل الانتخابات. وسيظل لهذه التدابير أهميتها خلال فترة ما بعد الانتخابات كذلك. وقد يستغرق قيام هياكل مؤسسية مستقرة بعض الوقت. ومن الأهمية بمكان أن تستمر اليقظة تلافيا للعنف وللسماح بترسيخ جذور تلك الهياكل.

وعلى رؤساء الطوائف، خاصة من ينتمون منهم إلى الطوائف العرقية الرئيسية، تقع مسؤولية كبرى بأن يعربوا بقوة عن تأييدهم للعملية وأن يحجموا عن العنف بجميع أشكاله. وما زال هناك بعض الصعاب التي تنتظرهم على الطريق. ولن تحل هذه الصعاب إلا من خلال المشاركة الإيجابية لجميع الطوائف العرقية بطريقة تحمي مصالح الجميع. والمبادئ التوجيهية التي أرساها القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ينبغي أن تكون أساسية في هذه الحوارات فيما بين الطوائف العرقية. وهذه نقطة هامة نود أن نشدد عليها.

وينبغي ألا يغيب عن بال القيادة السياسية في كوسوفو أن السلام في كوسوفو، وفي الإقليم بأسره، يعتمد على التسامح والمشاركة المتبادلة لمختلف الكيانات العرقية. وبالرغم من إحراز بعض التقدم في هذا الصدد، فإن عدم الثقة لا يزال قائما على نطاق واسع، كما أن العنف الطائفي لا يزال متفشيا.

وإننا نشجع بعثة الأمم المتحدة وقيادة كوسوفو على دعم منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية، من أجل تهيئة ما نسعى إليه: وأعني بذلك إقرار حالة التوافق مع التباين. ويتمثل السبيل العملي الوحيد لذلك في تحسين المناخ بشكل كبير كيما تشعر كل الطوائف بالأمن والسلامة. وسيرسي ذلك الأساس لكوسوفو متعددة الأعراق حقا ويساعد على بناء هيكل من السلام والاستقرار في مجتمع عانى الكثير ولفترة طويلة.

السيد غوكول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): أضم صوتي إلى أصوات الوفود كافة في تقديم الشكر للسيد هادي العنابي على إحاطته الإعلامية المفيدة للغاية. ولقد لاحظنا مع الارتياح المشاركة الكبرى للناخبين في الانتخابات والطريقة التي جرت فيها العملية برمتها بكل كفاءة. ويشيد وفدي بالسيد هانس هيكروب على الدور التنسيقي الهام الذي اضطلع به مع المنظمات الأخرى من أجل تسيير عمل الانتخابات في كوسوفو بسلاسة. كما نشيد بجميع أفراد قوة كوسوفو رجالا ونساء وببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على ما قدموه من إسهام.

كما نود أن نهنئ شعب كوسوفو على إلتزامه بالقواعد الديمقراطية. فالمشاركة الكبرى من طوائف الأقليات، بالرغم من حملات التخويف في بعض مناطق كوسوفو، قد أظهرت تصميم ألبان كوسوفو على صياغة مستقبل مقاطعتهم. ونحن على ثقة بأن الممثلين المنتخبين سيعملون معا في مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي في كوسوفو. ونأمل أن تشرع الجمعية التشريعية لكوسوفو في دورتها قريبا في التصدي للمهام الهائلة الماثلة أمامها.

ويرى وفدي أن من الضروري أن نذكِّر القادة السياسيين المنتخبين بمسؤولياتهم عن التقيد التام بأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ولا سيما الأحكام المتعلقة بالوضع النهائي. فأي محاولة لتغيير وضع كوسوفو تتعارض مع

الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وغيرها من الاتفاقات، وآخرها الاتفاق الذي تم التوقيع عليه في بلغراد في مطلع هذا الشهر.

ولن يكون بإمكان الحكم الذاتي المؤقت في كوسوفو أن يعمل بفعالية دون مشاركة جميع طوائف الأقليات. ولذلك، فإنه يتوجب على الممثلين المنتخبين العمل معا على تهيئة الظروف التي تفضي إلى حياة سلمية اعتيادية لجميع سكان كوسوفو. ونأمل في أن يجري الحفاظ على الزخم الذي تولد أثناء فترة التصويت من أجل توطيد الانتقال السلس نحو الحكم الذاتي المؤقت.

ويناشد وفدي جميع الذين غادروا منازلهم أثناء الأزمة أن يعودوا إلى المقاطعة. وإننا في السياق نفسه، نشجع القادة السياسيين على تهيئة الظروف اللازمة لعودة المشردين واللاجئين المأمونة إلى ديارهم في كوسوفو. لذلك، ينبغي لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو أن تواصلا كفالة سلامة جميع مواطني كوسوفو، وخاصة في منطقة ميتروفيتشا، حيث لا تزال الحالة هشة جدا. وحتى يعود هؤلاء الناس إلى ديارهم، هناك حاجة إلى إعادة إعمار الهياكل الأساسية الرئيسية. وإننا ندعو بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى تعزيز الجهود التي تبذلها دعامة الإعمار الاقتصادي التابعة لها لإنجاز العمل الذي سبق أن شُرع فيه تحقيقا لهذه الغاية. وإننا نشيد بالمانحين على ما يبذلونه من جهود ونشجعهم على مواصلة دعم برامج إعادة الإعمار.

وأخيرا، يعتقد وفدي بأن من واجب شعب كوسوفو، وخاصة طوائف الأقليات، أن يبدي تصميمه على الاشتراك في الحياة العامة في كوسوفو.

السيد كوليك (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد العنابي على الإحاطة الإعلامية الواضحة التي قدمها.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالجهود الجبارة التي بذلها أفراد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو رجالا ونساء، الذين ساعدوا بالتعاون مع ممثلي المجتمع الدولي في المقاطعة، على جعل الأخبار التي أنبأنا بها السيد العنابي طيبة ومشجعة. ويشيد وفدي بالأنشطة الهامة التي تضطلع بها سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقوة كوسوفو، التي أدت إلى تهيئة بيئة سلمية وآمنة.

إن الحالة في كوسوفو ونتائج الانتخابات البرلمانية في المنطقة كانت محل اهتمام بالغ في بلدي. وأود أن أقتبس من البيان الذي أصدرته وزارة خارجية أوكرانيا، الذي يعرب عن جوهر رد فعلنا تجاه الانتخابات التي جرت في سائر أنحاء كوسوفو.

> ”ترحب أوكرانيا بالانتخابات البرلمانية التي جرت في كوسوفو، بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.
>
> ”وتقدر أوكرانيا تقديرا عاليا الجو الهادئ والعملي الذي جرت فيه الانتخابات، وكذلك مشاركة ممثلي الأقليات القومية للمقاطعة في الانتخابات، التي شجع عليها النهج البناء الذي اتبعته جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.
>
> ”وتعرب وزارة خارجية أوكرانيا عن أملها في أن يؤدي تطوير المؤسسات الديمقراطية التي ستنشأ في أعقاب الانتخابات إلى تمهيد السبيل لتطبيع الحالة في كوسوفو.

”وإننا نعتقد بأنه سيؤدي أيضا إلى تعزيز الحوار البناء بين القوى الاجتماعية والسياسية في المقاطعة بالاستناد إلى الحفاظ على السلامة الإقليمية ليوغوسلافيا، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) الذي ينبغي أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز كوسوفو الديمقراطية والمتعددة الأعراق داخل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بالإضافة إلى تعزيز السلم والاستقرار في منطقة البلقان“.

وبالإضافة إلى هذا البيان، أود أن أثير عدة نقاط.

لقد أظهرت الانتخابات التي جرت في عموم كوسوفو بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر النضج السياسي المتزايد للسكان، الذين يلتمسون، في المقام الأول، السبيل الذي يؤدي إلى الحياة الطبيعية.

والآن، ينبغي أن يسعى قادة كوسوفو إلى تولي مسؤولياتهم الرئيسية عن الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المقاطعة في المستقبل، بينما يمارسون في الوقت نفسه صلاحياتهم في تقيد تام بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وبالإطار الدستوري للحكم الذاتي المؤقت.

ومما لا شك فيه أن هذه الانتخابات ينبغي أن تعتبر بداية طريق شاق لا بد وأن يؤدي إلى كوسوفو جديدة وديمقراطية ومتعددة الأعراق. وعلى هذا الطريق، يمكن أن تواجه الإدارة الجديدة تحدي الإغراءات الخطيرة المتمثلة في الفرح السياسي العارم، و”إبداع“ وأوهام الجغرافيا السياسية التي يمكن أن تثير بيانات لا صلة لها بالموضوع وتؤدي إلى اتخاذ قرارات غير مدروسة.

وتتمثل المشكلة الرئيسية بالنسبة لكوسوفو في تحدي التعايش. ويعتقد وفدي بأن الحكمة السياسية للقوى السياسية المنتخبة ستساعد على منع حدوث تطورات سلبية.

وما تمس الحاجة إليه اليوم، هو تركيز الجهود على المسائل العاجلة في جدول أعمال كوسوفو. وهناك حاجة ملحة إلى تعزيز مواصلة تطوير العلاقات الوثيقة والتعاونية مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. كما نطالب قادة كوسوفو المنتخبين بإيلاء اهتمام خاص للمشردين ولكفالة حرية تنقلهم وعودهم.

لقد كان تاريخ كوسوفو ومنطقة ميتوهيا لعدة قرون سلسلة من الاصطدامات السياسية والعسكرية والثقافية، والهياج العاطفي واليأس الإنساني. وهي تعتمد الآن على الألبان والصرب والبشناق والأتراك والغجر والأشكاليا، سواء أصبحت الدروس المستفادة من كنوز المستقبل أو من أعباء الماضي. ونأمل في أن تعطي الميول الديمقراطية في كوسوفو الرسالة الإقليمية المشجعة اللازمة. ولا يمكن بناء البلقان المستقر والمزدهر والذي يشكل جزءا لا يتجزأ من الأوركسترا الأوروبية إلا من خلال الوسائل الديمقراطية والحوار والتسامح بين الأعراق.

السيدة داشون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أولا، أود أن أشكر السيد العنابي على الإحاطة الإعلامية التي قدمها عن التطورات الأخيرة التي جرت في كوسوفو والتوقعات الجديدة فيها. وسوف يتكلم ممثل بلجيكا باسم الاتحاد الأوربي في هذه الجلسة. وتؤيد فرنسا بالطبع ودون تحفظ ذلك البيان؛ وسأقتصر على بعض التعليقات المحددة.

لقد كانت الانتخابات التي أجريت في كوسوفو بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ناجحة. ولقد كانت ناجحة بالنسبة للممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو، التي مكن عملهم المشترك من إجراء الانتخابات في ظل ظروف مثالية. فالأمن كان متوفرا. وكان التنظيم رائعا. وكان الدليل على ذلك، تصويت المشردين في

صربيا والجبل الأسود، الذي أمكن الإعداد له في أقل من أسبوعين، بفضل المساهمة الفعالة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وعلاوة على ذلك، فإن الجهود الجبارة التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو منذ الربيع الماضي تمكنت من إقناع ألبان كوسوفو بأهمية الحظوظ التي تترافق وهذه الانتخابات.

إلا أن هذا النجاح يعود أساسا لألبان كوسوفو أنفسهم، بغض النظر عن الأصل العرقي. فلقد ذهبوا معا للإدلاء بأصواتهم بأعداد كبيرة وبصورة سلمية ومسؤولة لاختيار الممثلين في جمعية كوسوفو، وفقا لأحكام الإطار الدستوري للحكم الذاتي المؤقت. وهم بذلك يمكنون من اتخاذ خطوة هامة في سبيل تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ولا بد لنا الآن من تحقيق ثمار ذلك. ومن خلال المؤسسات التي ستقام بعد هذه الانتخابات سيتعين على جميع شرائح السكان أن تعمل لبناء كوسوفو الديمقراطية والتعددية والمزدهرة.

وفي الأسابيع المقبلة ستبدأ جمعية كوسوفو عملها. وسينتخب رئيس لكوسوفو وتشكل لها حكومة. وستتحمل سلطات كوسوفو المنتخبة مسؤولية إحياء مؤسسات الحكم الذاتي الانتقالي امتثالا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وبالإطار الدستوري. والصلاحيات الممنوحة لها صلاحيات واسعة للغاية، ولا سيما فيما يتعلق بالإدارة اليومية لكوسوفو. فلا بد أن تعكف على مهمة الإدارة بقصد تحسين الحياة اليومية لكل أهل كوسوفو. ونحن نهنئ هذه السلطات بانتخابها ونتمنى لها أن تنجح في إنجاز ولايتها. وعلى المسؤولين المنتخبين أن يمارسوا بدقة كل الصلاحيات التي عهد إليهم بها ويتقيدوا بأحكام الإطار الدستوري، وذلك برعاية الممثل الخاص للأمين العام.

إن مشاركة السكان الواسعة في يوم الانتخاب لا بد أن تتبعها مشاركة نشطة من كل قطاعات مجتمع كوسوفو في حياة المؤسسات التي أنشأتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وفي ذهني بوجه خاص أفراد طائفة الصرب. فقد توجه هؤلاء بأعداد غفيرة، استجابة لنداءات السلطات اليوغوسلافية والمجتمع الدولي، للمشاركة في الانتخابات لأخذ وضعهم الصحيح في جمعية كوسوفو. وينبغي أن تشجع هذه النتيجة على أن تدعم جميع السلطات السياسية للصرب مؤسسات كوسوفو، وخاصة على المستوى البلدي.

ويجب أن يكون الحوار والمصالحة الكلمتين الأساسيتين في كوسوفو الغد. ويعني هذا أن على الحكومة والجمعية والسلطات السياسية في كوسوفو أن تتقيد جميعا بالقواعد العادية للحوار الديمقراطي بين الأغلبية والأقلية. وبعبارة أعم فهو يعني أن على أعضاء مؤسسات الحكم الذاتي أن تكفل من خلال بياناتها وأفعالها أن يشعر جميع سكان كوسوفو بالأمان هناك. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للأمن ولمسألة عودة أفراد مجتمع الصرب. ومن الأفكار الطيبة أن تعبر السلطات المنتخبة حديثا، بوضوح ودون تأخير عما يجيش بصدورها دعما لعملية العودة، وأن تدعم بنشاط جهود الممثل الخاص الرامية إلى تأكيد نجاحها.

ومع ذلك فلا بد لنا أن نعمق الحوار مع السلطات اليوغوسلافية. وهذا أمر منصوص عليه في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وفي الوثيقة المشتركة الموقعة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر من السيد هايكيروب والسيد كوفيتش. إن إقامة الحوار، والأكثر من ذلك، التعاون العملي بين البعثة والسلطات المنتخبة حديثا والسلطات اليوغوسلافية بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك تفيد أيضا في تحسين فهم مصالح كل أهل كوسوفو.

السيد كور (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): تود أيرلندا أيضا أن تعرب عن تقديرها للسيد العنابي لإحاطته الإعلامية الجمة النفع عصر هذا اليوم، وخاصة لتقييمه لانتخابات ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر والخطوات التالية التي يتعين اتخاذها. وبطبيعة الحال فأيرلندا توافق تماما على بيان الاتحاد الأوروبي الذي ستدلي به بلجيكا في وقت لاحق.

ويرحب وفدي بالطريقة السلمية والمنظمة التي جرت بها الانتخابات في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر وبالمشاركة الهامة فيها من كل الطوائف. ونرى أن هذه الانتخابات خطوة هامة في سبيل تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وإقامة مجتمع ديمقراطي في كوسوفو يقوم على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وكانت مشاركة جميع الطوائف ضرورية لكفالة التمثيل الواسع والفعال في مؤسسات الحكم الذاتي الانتقالي. ونؤيد غيرنا في الإشادة الحارة للغاية بالأمانة العامة للأمم المتحدة وبالممثل الخاص، هايكيروب وبكل فرد من أفراد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لما أدوه من عمل رائع في كفالة نجاح الانتخابات. فكانت تلك مهمة أديت على ما يرام. ونقدر أيضا الجهود التي تبذلها قوة كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ونعتبر أن الانتخابات ضربت مثالا ممتازا للتعاون بين المؤسسات.

إن دعم سلطات بلغراد والرئيس كوستونيتشا كان مهما في تشجيع كثيرين من الطائفة الصربية على التصويت. ونحن نرحب بهذا ترحيبا بالغا. ونرجو أن تساعد مشاركة جميع الأقليات في الانتخابات على تيسير مرحلة تعاون جديدة وعلى التمهيد لإقامة مجتمع متسامح ومتعدد الأعراق يضمن مصالح كل الطوائف. ومن المهم أن تدمج المناطق التي يسيطر عليها الصرب في شمال كوسوفو في الإطار الجديد بحيث يستطيع كل الممثلين التركيز على تمثيل مجتمعاتهم عن طريق المشاركة البناءة في المؤسسات الجديدة، ويستلزم هذا تنسيقا وثيقا بين المجتمع الصربي وبعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو وبلغراد.

ونرجو أن تُقبل كل الأطراف بحساسية وحكمة على المفاوضات المتعلقة بميثاق المستقبل وبالرئيس. وأيا ما كانت نتيجة هذه المفاوضات فسيكون على القادة المنتخبين أن يضطلعوا بمسؤوليات رئيسية عن الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الإقليم. وعليهم أن يبدوا موقفا مسؤولا إزاء وضع كوسوفو في المستقبل، ويشمل ذلك الكف عن إصدار بيانات عامة لا نفع فيها. ونحن لدينا اعتقاد قوي بأنهم سيمارسون سلطاتهم الجديدة بالامتثال الصارم للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وللإطار الدستوري. وينبغي أن تركز المؤسسات الانتقالية فورا على القضايا الهامة – وهي تحقيق نتائج ملموسة، كما قال السيد عنابي في وقت سابق – من قبيل تنمية الاقتصاد ومعالجة الجريمة السارية، ونحن نعتبر أن التدريب لموظفي الإدارة المحلية ينبغي أن يكون من بين الأولويات.

وأيرلندا تشجع على أن يواصل الممثل الخاص وبعثة الأمم المتحدة جهودهما لتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ولإحراز المزيد من التقدم في عملهما المتعلق بالقضايا الهامة وهي الأمن والعدل وعودة اللاجئين والمفقودين. ويساور أيرلندا قلق خاص لأن الأعمال المتعلقة بالمسجونين السياسيين، حسب ما توضحه الوثيقة المشتركة المؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ ينبغي أن تتم بأقصى سرعة ممكنة. وينبغي أن تتعاون السلطات المنتخبة حديثا مع بعثة الأمم المتحدة وأن تشارك سلطات بلغراد بصورة بناءة وفقا للوثيقة المشتركة.

ونحن نرى أن التطورات الموفقة في كوسوفو سوف تساعد في كفالة السلام والاستقرار في جنوب شرق أوروبا.

وستواصل أيرلندا مع شركائها في الاتحاد الأوروبي دعمها لزيادة التعاون الإقليمي والتكامل الأوروبي من خلال ميثاق تحقيق الاستقرار وعملية تحقيق الاستقرار والانتساب.

السيد إيلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدلي به ممثل بلجيكا في وقت لاحق في هذه المناقشة باسم الاتحاد الأوروبي.

وترحب المملكة المتحدة بالانتخابات الناجحة والسلمية لجمعية كوسوفو في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. كذلك نرحب بمشاركة جميع المجتمعات الإثنية في كوسوفو بأعداد كبيرة في الانتخابات. فقد كانت الانتخابات معلما بارزا على درب إقامة مجتمع متعدد الأعراق وديمقراطي ومتسامح في كوسوفو. ويستحق التهنئة السيد هانز هايكيروب وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو لمساعدتهم في تيسير إجراء الانتخابات.

غير أنه لا بد من تهنئة شعب كوسوفو في المقام الأول. وكما أشار السفير كور قبل قليل فالأمر أصبح في أيدي سياسيي كوسوفو ليضطلعوا بالمسؤولية عن حكم كوسوفو. وسيكون هذا تحديا هاما، ولكن بالنسبة للمملكة المتحدة فإننا سنفعل كل ما نستطيع لمساعدتهم على النجاح. وفي إطار هذا يصبح من الضروري أن تطرح جميع الطوائف الإثنية خلافاتها جانبا وأن تعمل معا من أجل مستقبل كوسوفو.

وقد كان الاتفاق على الوثيقة المشتركة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو/جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر أيضاً خطوة هامة، سواء بالنسبة لكوسوفو أو للمنطقة برمتها. ومرة ثانية، نهنئ السيد هايكيروب، والرئيس كوستونيتسا، ونائب رئيس الوزراء كوفيتش على هذا الإنجاز.

ونتطلع بشدة إلى عقد أول اجتماع للفريق العامل الرفيع المستوى الذي يشمل ممثلين للمؤسسات المنتخبة حديثاً. وواضح أن من المهم أن تنمو تلك العلاقة خاصة على نحو طيب وسليم، نظراً لأن تحسن الروابط بين بلغراد وبريستينا من الأهمية بمكان للاستقرار الإقليمي ولأغراض التنمية الاقتصادية. ونأمل أن تكفل بلغراد والبعثة والمؤسسات المؤقتة الجديدة إحراز تقدم سريع في جميع المجالات الهامة المحددة في الوثيقة المشتركة.

غير أن أكبر عائق في سبيل تطور كوسوفو كمجتمع ديمقراطي يتمثل في بلاء التطرف والجريمة المنظمة على الصعيد الإقليمي. ولا بد من أن يظل الاستمرار في مواجهة هذا التحدي، كما ذكرنا في بيانات سابقة في هذا المجلس، من أولويات البعثة العليا وهي تبنى على التقدم الذي تم إحرازه.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السيد العنابي على إحاطته، وأن أعرب عن تقدير حكومتي للعمل الذي يقوم به الأمين العام وممثله الخاص في كوسوفو، السيد هانس هايكيروب.

وترحب النرويج بأن الانتخابات الإقليمية للجمعية في كوسوفو جرت على نحو منظم وسلمي إلى حد كبير. ونشعر بالامتنان لنساء ورجال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو، وقوة كوسوفو، لتنظيمهم هذه الانتخابات. فهم يؤكدون من جديد التزام المجتمع الدولي بالتنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري للحكم الذاتي المؤقت في كوسوفو.

ونلاحظ انخفاض نسبة المشاركة العامة في الانتخاب بعض الشيء، وخاصة بالنظر إلى المشاركة الكبيرة في انتخاب العام الماضي وإلى أهمية انتخابات ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر بالنسبة لإقامة حكم ذاتي فعال. غير أن عدداً أكبر من الناخبين في الوقت ذاته توجه بالفعل إلى صناديق الاقتراع هذا العام. كما كان يوم الانتخاب أهدأ مما كان عليه في العام الماضي.

ووجدنا من البوادر المشجعة مشاركة الأقليات بوجه عام في الانتخابات، ويدخل في هذا أن زهاء نصف صرب كوسوفو المسجلين البالغ عددهم ٠٠٠ ١٧٠ توجهوا للانتخاب في نهاية المطاف. ونتفق مع السيد العنابي حول أهمية الوثيقة المشتركة للبعثة/جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في تحقيق ذلك. كما تثني النرويج على الجهود التي تبذلها البعثة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هذا الصدد. وتستحق القيادة في بلغراد كما يستحق السيد كوفيتش التقدير على الدور الذي اضطلعا به في تشجيع صرب كوسوفو على المشاركة.

ومن دواعي الأسف أن الحملة الانتخابية لم تخل تماماً من حوادث التخويف والعنف، التي وجهت بصفة رئيسية إلى الأقليات العرقية. وكان عدد هذه الحوادث أقل من عددها في العام الماضي، غير أنه لا مجال الآن للتسامح إزاء العنف العرقي والسياسي في كوسوفو.

ومن الواضح أن أحد الأسباب التي دفعت الكثيرين من صرب كوسوفو إلى أن يقرروا عدم الإدلاء بأصواتهم يوم الانتخاب هو الحالة غير المرضية فيما يتعلق بأمن غير الألبان في كوسوفو وحريتهم في التنقل. كما أنها سبب رئيسي في أن عدد المشردين داخليا العائدين إلى كوسوفو محدود حتى الآن.

ويجب أن يكون من بين الأولويات العاجلة أمام الجمعية المنتخبة حديثاً كفالة حياة طبيعية يظلها السلام لجميع مواطني كوسوفو. فسوف يقاس نجاح الجمعية الجديدة بمدى استعدادها للنهوض بالأمن وتشجيع جميع المشردين داخلياً على العودة إلى كوسوفو، وفقاً للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ومدى قدرتها على ذلك. وعندئذ فقط يمكن أن تنعم كوسوفو بمجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق حقاً.

وسيجري نقل السلطة الإدارية الآن بالتدريج إلى مؤسسات الحكم الذاتي. ونشدد على مسؤولية الممثلين المنتخبين عن كفالة استمرار إدارتها في الاتسام بالقدرة المهنية والكفاءة.

ويتعين أن تتضافر الجمعية في العمل مع البعثة ومع الممثل الخاص للأمين العام للبرهنة على شرعيتها لشعب كوسوفو. وننتظر من الممثلين أيضاً أن يُبدوا إرادة العمل عبر الخطوط السياسية والعرقية. إذ يلزم التعاون والتوفيق والمصالحة فيما بين جميع الأطراف من أجل تعزيز الديمقراطية في كوسوفو. كما أن من الأمور الحاسمة زيادة الدور الذي تقوم به المرأة. ونحن نرحب، كما رحبت السفيرة دورانت، بالنتائج التي تمخضت عنها الانتخابات في هذا الصدد.

ويجب أيضاً أن نكفل قدرة البعثة على الوفاء بمسؤولياتها الرئيسية المتبقية على نحو من الكفاءة والحسم. وينبغي في الوقت ذاته أن ينعكس في حجمها وتنظيمها النقل التدريجي للسلطة إلى المؤسسات المؤقتة.

وضمان سيادة القانون أمر جوهري لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان. وستواصل النرويج دعم الجهود التي تبذل لبناء مجتمع مدني ديمقراطي في كوسوفو. ويشمل هذا تدريب الشرطة المحلية. ونحث على عمل المزيد لتجنيد طلبة الشرطة من بين الصرب وغيرهم من طوائف الأقليات في كوسوفو.

وسوف يتوقف نجاح هذه الانتخابات في نهاية المطاف على تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وسيتطلب هذا توثيق التعاون بين الجمعية والبعثة. أما فيما يتعلق بالوضع النهائي، فنؤكد من جديد أنه لا يمكن اتخاذ قرار في المستقبل في هذا الشأن إلا بعد إجراء مشاورات مع جميع الأطراف المعنية، وعلى ضوء التطورات التي تجري في كوسوفو وفي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وفي المنطقة.

السيد روزينبلات (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): ونود نحن أيضاً أن نشكر السيد العنابي على إحاطته، وأن نهنئ الممثل الخاص السيد هانس هايكيروب، ورئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو، السيد دوان إيفرتس، على نجاحهما في تنظيم أول انتخابات عامة في كوسوفو. فقد كان الاقتراع حراً ونزيهاً بكل المقاييس، وخالياً بوجه عام من العنف الذي ابتليت به هذه المنطقة خلال العقد الماضي. ونرى من البوادر المشجعة أن الصرب وغيرهم من أقليات كوسوفو قد قرروا أن يشاركوا في اختيار حكومتهم.

وليست هذه لحظة لإلقاء الخطب الطويلة عما تم عمله حتى الآن. وقد أعربت الولايات المتحدة مراراً عن دعمها القوي للجهود الدؤوبة التي يبذلها الممثل الخاص هايكيروب لتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وفي نتائج هذه الانتخابات من وجوه عديدة شهادة بنجاحه. فقد أنشأ إطاراً للحكم الديمقراطي المتعدد الأعراق بما يتمشى مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وقام بتحسين الأمن، وتعزيز سيادة القانون، ووضع الأساس لقيام علاقة بنّاءة بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو وبين حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الأمر الذي كان له دور بناء في التشجيع على المشاركة الكاملة في الاقتراع يوم ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

ونعرب عن ترحيبنا بجهود مركز التنسيق والحكومتين اليوغوسلافية والصربية للمساعدة على كفالة أن يمثل صرب كوسوفو زعماء أكفاء ملتزمون بالنموذج الديمقراطي المتعدد الأعراق الذي حدده هذا المجلس. ولا مجال في مستقبل كوسوفو لمن يدعمون العنف والإجرام أو يعملون على أي نحو لتقويض سيادة القانون وإرادة الشعب مهما كانت الفئة العرقية التي ينتمون إليها. وينبغي أن نوجه ملاحظاتنا اليوم لشعب كوسوفو، الجدير بالتهنئة، ولقادته المنتخبين، الذين يواجهون التحدي المتمثل في توفير الحكم الرشيد.

ولن يستديم الرخاء دون القيام بإصلاحات اقتصادية شاقة ودون التقيد الصارم بالشفافية وسيادة القانون. إن الإعلانات المتعلقة بالوضع المستقبلي لكوسوفو ليست هي الإجابة. فالمجلس والممثل الخاص للأمين العام قد حددا قواعد اللعبة وأعربا عن دعمهما الذي لا يتزحزح للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بأكمله.

وإننا نطالب الحكومة الجديدة بأن ترتفع إلى مستوى التحديات التي تواجهها وأن تعمل بصورة بناءة مع شعب كوسوفو كافة لبناء مستقبل ديمقراطي آمن يسوده الرخاء لجميع سكانها.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة لجامايكا.

اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفدي للأمين العام المساعد السيد هادي العنابي على الإحاطة الإعلامية التي قدمها. كما نود أن نحيي الممثل الخاص للأمين العام السيد هانز هيكروب على قيادته للعملية الانتخابية في كوسوفو وعلى ما بذله الرجال والنساء في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وفي قوة كوسوفو من جهود مضنية. إن ما قامت به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من

جهد على مدى العامين الماضيين قد خطط مسارا للإقليم نقله من تحديات بدت صعبة التجاوز إلى طريق التقدم الواسع النطاق المنتشر عبر الإقليم.

وفي بداية العام الماضي، كان اهتمام المجلس الأساسي ينصب على الحالة الأمنية والعنف المرتكب ضد جماعات الأقليات. وكان التعايش السلمي يبدو تحديا لا يمكن التغلب عليه. وقد بدأ لتوه العمل بشأن المبادرات المتعلقة بالنظام القضائي وإنفاذ القانون. ولم يتمكن عدد كبير من اللاجئين من العودة إلى ديارهم. وقد عملت البعثة بلا كلل من أجل تحسين الحالة في كوسوفو، وأتاحت بعثتا مجلس الأمن في كوسوفو في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ وفي حزيران/يونيه من هذا العام للمجلس الفرصة لمشاهدة التقدم وتوفير مدخلا ثمينا.

ولقد شهدنا تغيرات هامة في الحالة الأمنية، فمن إقليم كانت تسوده الصراعات العرقية حيث فرض عليه حظر الأسلحة، إلى إقليم يمكن أن تجرى فيه الانتخابات دون وقوع حوادث وفي جو من الهدوء، حيث طبق فرض الرقابة على عبور الحدود والأسلحة.

وشهدنا أيضا تقدما مطردا في تطور إنفاذ القانون وفي عودة اللاجئين. وقد حدث تحسن أيضا فيما يتعلق بالأشخاص المفقودين وفي اتجاه المصالحة ولذلك أسعدنا أن يتوج هذا التقدم بالنجاح في إجراء الانتخابات في كوسوفو في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ويسرنا أن الانتخابات أجريت في جو خال من العنف يسوده الهدوء النسبي.

ويسرنا أيضا وجود مشاركة ملموسة من طوائف الأقليات ومنها صرب كوسوفو الذين يعيشون داخل كوسوفو وخارجها. ولقد شددنا دائما على أهمية مشاركة جميع الطوائف في حكم كوسوفو بغية إيجاد مؤسسات ديمقراطية قابلة للبقاء. وإننا نقدر الاهتمام الذي أولي لضمان مشاركة طوائف الأقليات والاستجابة للنداءات الصادرة من مجلس الأمن، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والسلطات الصربية.

ونحن نغتنم هذه الفرصة لكي نهنئ رابطة كوسوفو الديمقراطية لحصولها على أغلبية الأصوات ونرحب بإنشاء جمعية نيابية جديدة، مكونة من ١٤ حزبا، ستشمل على ٢٢ مقعدا تخصص لتحالف العائدين.

وإننا نشعر بالتفاؤل لأن قاعدة قوية أنشئت ليقوم عليها نظام للحكم قابل للبقاء ومستدام، ونحث جميع الأطراف في المجلس على العمل معا بروح التعاون والتسامح داخل الإطار المتعدد الأعراق.

وبعد نجاح الانتخابات والتقدم الذي أحرز حتى الآن في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، يمكننا الآن أن نتطلع إلى تشكيل حكومة وإلى مزيد من نقل السلطة إلى شعب كوسوفو.

إن الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في كوسوفو تبلور في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وينص هذا القرار أيضا على حكم ذاتي ذي شأن وإدارة ذاتية هادفة، ونشدد على ضرورة التقيد الدقيق بأحكام القرار. وكما ذكّرنا السيد العنابي، فإنه يتعين على بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو أن تضمن أن الحكم الذاتي الانتقالي قد أصبح حقيقة، وأن المجتمع الدولي يجب عليه من ثم مواصلة دعم جهود البعثة من أجل تعزيز السلام والمصالحة والاستقرار وإقامة مؤسسات ديمقراطية قابلة للبقاء.

ويجب أن يعود تركيزنا على المشاكل التي لم تحل والتي تتطلب اهتمامنا، بما في ذلك المشاكل المتعلقة باللاجئين، والمشردين والمحتجزين، وبالحالة الأمنية في ميتروفيتشا والحالة العامة للقانون والنظام في كوسوفو. وإننا بحاجة أيضا إلى زيادة بذل الجهود من أجل إيجاد اقتصاد سليم معتمد على الذات. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء هذه

المشاكل ونحث جميع المعنيين على مواصلة العمل بكد واجتهاد لتحقيق حل نهائي. ونحن نتفق مع سفير بنغلاديش، الذي أشار إلى أن المجتمع المدني، بما فيه جماعات النساء، ينبغي أن يصبح جزءا لا يتجزأ من هذه العملية.

لقد أحرزت بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو تقدما طيبا فيما يتعلق بتنفيذ مبادرات من شأنها توفير حماية أكبر لطوائف الأقليات وتيسير عودة اللاجئين والمشردين داخليا. وينبغي أن يتواصل العمل بشأن تهيئة بيئة آمنة وسالمة، مقترنة بمستوى مقبول من حرية الحركة للعائدين. وتعد جهود البعثة الرامية إلى تحسين سيادة القانون والنظام وتخفيض مستوى الجريمة والعنف أمرا جوهريا لعملية العودة والاستقرار في كوسوفو بوجه عام. ولذلك فإننا نقدر الاهتمام الذي أولي لمعالجة مشكلة الجريمة المنظمة وترشيد مؤسسات الشرطة والقضاء.

ويشعر وفدي بالتشجيع على الأخص للتحسن في العلاقات بين البعثة وبين السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وقد اتضحت أهمية هذا التعاون الوثيق بالنسبة للعملية الانتخابية كما أسهم في ارتفاع مستوى مشاركة الصرب في الانتخابات. وعلينا الآن أن نبني على قوة الدفع هذه لضمان مشاركة الصرب على نطاق واسع في مؤسسات الحكم الذاتي في الانتخابات المقبلة في كوسوفو. وكان رأينا دائما أن العقبات التي تعترض تحسين العلاقات مع صربيا وتقدم المصالحة في كوسوفو لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال الحوار. وأصبحت فوائد الحوار المتكرر مع السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية واضحة الآن بجلاء وينبغي أن ييسر ذلك الحوار باستمرار. وأملنا أن يوفر التوقيع على الوثيقة المشتركة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر بالفعل أساسا صلبا للعلاقات التعاونية بين البعثة والسلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وأن يسهم في تحقيق الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا.

وصباح اليوم قدم رئيسا المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا ولرواندا والمدعية العامة فيهما إحاطة إعلامية للمجلس. وإننا نرحب بالتقدم الذي أحرزته المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والأثر الذي يمكن أن تخلفه هذه العملية على جهود المصالحة في كوسوفو، ونود أن نشدد على أهمية توفير موارد كافية لعملها.

وختاما، اسمحوا لي أن أهنئ شعب كوسوفو على الخطوات الهامة التي اتخذها هذا الشهر. وإننا نؤكد له دعمنا المتواصل والتزامنا في سعيه لتحسين نوعية حياته وقهر التحديات التي ينطوي عليها إقامة مجتمع متعدد الأعراق.

استأنف الآن مهماتي بصفتي رئيسة للمجلس.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل بلجيكا، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دي لوكير (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وهي – استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن ليختنشتاين البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

قبل كل شيء، اسمحوا لي أولا أن أهنئ الأمين العام المساعد السيد هادي العنابي على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا بشأن آخر التطورات المتعلقة بالحالة في كوسوفو. ولقد ظل اهتمام المجتمع الدولي وطاقته موجهين لشهور عديدة نحو التطور الكبير في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وخاصة الانتخابات التي جرت في كوسوفو في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بالارتياح للطريقة السلمية المنظمة التي جرت بها الانتخابات ولمستوى مشاركة الناخبين. وتلك خطوة حاسمة في التطور الديمقراطي لكوسوفو، ودليل أمام الإقليم بأسره على أن السلام قد انتظر في صناديق الانتخاب وليس عن طريق البنادق.

ونهنئ بحرارة جميع المرشحين والأحزاب السياسية على النتائج التي أحرزوها في الانتخابات. والمرشحون المنتخبون في كوسوفو سيكون عليهم الآن الاضطلاع بمسؤولياتهم الجسيمة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويدعوهم الاتحاد الأوروبي إلى ممارسة سلطتهم الجديدة بحكمة وبروح من المسؤولية مع الالتزام الدقيق بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وبالإطار الدستوري للاستقلال الذاتي المؤقت. وعليهم، ضمن جملة أمور، أن يكفلوا التنمية المزدهرة والمستقرة لمقاطعتهم والمحافظة على مصالح جميع الطوائف دون استثناء. وسيحصلون في هذه المهمة على دعم ومساعدة الاتحاد الأوروبي.

ولقد شهدتم، السيدة الرئيسة، في مناسبات عديدة، النداءات التي وجهناها إلى جميع الطوائف لكي تشارك في هذه الانتخابات. ولهذا، ننوه بكل رضى مشاركة جميع عناصر الناخبين في مجتمع كوسوفو في هذه الانتخابات. وهذه المشاركة شرط أساسي لضمان تمثيل هذه العناصر التمثيل الواجب والفعّال في المؤسسات الانتقالية الجديدة المنتخبة ديمقراطيا. ومشاركة طائفة الصرب، لا في كوسوفو فحسب، بل من صربيا والجبل الأسود أيضا، لها أهمية كبيرة. ونتوقع أن يضطلعوا جميعا بدور فعال في المؤسسات الجديدة.

وهذه المشاركة في الانتخابات تجعل من تحالف صرب كوسوفو ثالث أكبر مجموعة في الجمعية الجديدة. وهذه التعددية في التمثيل تحول الجمعية إلى أساس للتعاون في المستقبل بين جميع الجماعات العرقية في المؤسسات الانتقالية وتبشر بالخير بالنسبة لتطوير مجتمع متسامح ومزدهر ومتعدد الأطراف. وهنا، نود أن نؤكد من جديد لسلطات بلغراد، وبخاصة للرئيس كستونتسه، تقديرنا للنداء الذي وجهاه إلى طائفة الصرب في كوسوفو لكي يشارك في عملية الاقتراع.

ونرحب كذلك بالتوقيع على وثيقة مشتركة بين بلغراد وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بشأن التعاون في المسائل ذات الاهتمام المشترك، التي تطالب سلطات كوسوفو المنتخبة بأن تطورها مع البعثة ومع بلغراد. وبفضل الدعم الذي يشكله هذا الاتفاق، فإن تشكيل الجمعية الجديدة والمؤسسات الانتقالية يمكننا من التطلع إلى المستقبل ومن تشييد كوسوفو متعددة الأعراق على أساس متين في إطار القرار ١٢٤٤ والإطار الدستوري للاستقلال الذاتي المؤقت.

ومسائل الأمن وعودة اللاجئين والمشردين والمفقودين يجب أن تحسم في أقرب وقت ممكن. وفيما يتعلق بالعودة، أحرز بعض التقدم مؤخرا، إلا أنه ينبغي بذل مزيد من الجهود. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحسين ظروف الأمن مسألة لا غنى عنها بنفس القدر بالنسبة لزيادة عدد العائدين وللمشاركة الكاملة لجميع الطوائف في المؤسسات الجديدة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تركيز اهتمامه على هذه المسألة.

وأخيرا، يجب على السلطات المنتخبة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر أن تكفل التطور المتناسق والديمقراطي للمقاطعة، لا من أجل منفعة جميع الطوائف في كوسوفو فحسب، بل لاستقرار منطقة جنوب شرقي أوروبا بأسرها. ويجب أن يتمشى هذا التطور ومبدأ الملكية الإقليمية وفق نهج يعزز التعاون الإقليمي ويسمح لجنوب شرقي أوروبا بالاقتراب من هياكل الاتحاد الأوروبي بفضل العمل المتلازم لعهد الاستقرار وعملية تثبيت الاستقرار والانتساب.

وأود أن أنهي بياني بتهنئة من عملوا على نجاح هذه الانتخابات: السيد هانز هايكيروب، الممثل الخاص للأمين العام، وجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة وموظفي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومن أسهموا بطريق مباشر أو غير مباشر في تنظيم ذلك الحدث الهام.

السيد ساهوفيتش (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أشكر السيد عنابي، الأمين العام المساعد، على إحاطته الإعلامية التفصيلية.

تعتبر حكومة بلادي أن انتخابات ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر في كوسوفو وميتوهيا حدثا هاما جدا في عملية تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، التي ستؤدي إلى وجود مجتمع متعدد الأعراق في المقاطعة، يتمتع فيه الجميع بحقوق متساوية. ونشعر بالارتياح لأن الانتخابات جرت بطريقة يمكن أن توصف بصفة عامة على أنها سلمية ومنظمة، رغم الحالة الخطيرة السائدة. وأسهمت في إحراز هذه النتيجة الإشارات الواضحة من المجتمع الدولي بأنه لن يجري السماح باستخدام العنف كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية، مع مشاركة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو.

وقد أسهمت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من جانبها إسهاما ضخما في النتيجة المرضية للعملية الانتخابية، بإسهامها في كل من المرحلة التحضيرية، بما في ذلك التسجيل، وأثناء الانتخابات الفعلية. ونتيجة لذلك، فإن طائفة الصرب في كوسوفو ومتوهيا والمشردون داخليا قبلوا نداء الرئيس كستونتسه والحكومتين اليوغوسلافية والصربية بالتصويت. ويدرك أعضاء المجلس تمام الإدراك أن ذلك لم يكن نداء يسيرا. كما أن قرار أعضاء طائفة الصرب من المقاطعة بأن يشاركوا في الانتخابات لم يكن قرارا سهلا أيضا.

و لم يكن هذا القرار ممكنا دون الوثيقة المشتركة التي وقعّت عليها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام. وتعود أهمية هذه الوثيقة ليس لأنها قائمة شاملة بالمشاكل التي يجب معالجتها من خلال الحوار الدائم والمكثف بين جميع المعنيين فحسب، بل وربما الأهم من ذلك لأنها إطار للتعاون الملموس في المستقبل بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة.

والآن، في أعقاب الانتخابات، يجب ألا يغيب عن أذهاننا الظروف البالغة الصعوبة التي واجهها الصرب وغيرهم من غير الألبان أثناء السنوات الماضية، ولا يزالون يواجهونا بكل أسف إلى الآن. وكما أكد المجلس مرارا، فإن حالة الأمن لغير الألبان في كوسوفو ومتوهيا غير مرضية على الإطلاق. فما زال هناك عنف وتخويف. وقبل أيام قليلة، في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، شهدنا هجوما إرهابيا آخر على الصرب في قرية أوبليتش. وقتلت امرأة مسنة على الفور. وأصيب زوجها بجراح خطيرة. وحرية تنقل الصرب لا تزال قليلة أو معدومة في جميع أنحاء كوسوفو. وقد تمكن أقل من ١٠٠ فرد من المشردين داخليا - ويبلغ عددهم ٠٠٠ ٢٥٠ نسمة - من العودة في السنتين ونصف السنة منذ وصول بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو. ولا يزال من غير المعروف مصير أكثر من ٣٠٠ ١ من المفقودين. وهناك تمييز ضد الأقليات في السلطة القضائية. ويجري سلب الممتلكات على نحو متواصل.

ورغم كل هذه الظروف المناوئة والمشاكل الكثيرة المنبثقة عنها، أبدت طائفة الصرب استعدادها للمشاركة في العملية الدقيقة لصياغة مستقبل كوسوفو ومتوهيا من خلال المؤسسات الانتقالية للحكومة الذاتية. والجهود المشتركة من جانب ممثلي جميع الطوائف العرقية في هذه المؤسسات ومعاملة هؤلاء الممثلين معاملة منصفة ينبغي أن تشكل أساسا

لمعالجة المشاكل العديدة التي تعاني منها المقاطعة حاليا والبدء في حلها تدريجيا. وسيكون ذلك أفضل سبيل لكي نبرهن على أن السلام والديمقراطية والحرية والتوجه صوب أوروبا أهداف واقعية لجميع المجموعات العرقية ولممثليها السياسيين في كوسوفو ومتوهيا.

وندرك جميعا أن انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر تمثل بدء مرحلة جديدة في تهيئة مستقبل لكوسوفو ومتوهيا، وهي مرحلة نرجو أن تتسم بالجهود البناءة من جانب جميع الأطراف لتحقيق الأمن والاستقرار السياسي أولا، ثم الديمقراطية والرخاء في المقاطعة. ومن الواضح أن هذه لم تكن انتخابات يقصد بها حل الوضع النهائي لكوسوفو ومتوهيا. وقد أكد مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره مرارا ضرورة الاحترام التام للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي يكفل السيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وما زال هذا القرار الأساس الوحيد للنظر في مستقبل وضع كوسوفو ومتوهيا في المستقبل.

ومما يؤسف له أنه قبل معرفة النتائج الرسمية للانتخابات، قام بعض السياسيين الألبان المحليين بمطالبة المجتمع الدولي بالاعتراف باستقلال كوسوفو ومتوهيا. ونرى أن هذا يسفر عن نتائج عكسية على الأقل.

وفي ظل الحالة الهشة الراهنة، تقوم الحاجة إلى ممارسة ضبط النفس، وبالذات من جانب من سيتولون مناصب عليا في المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي. إن ما نحتاجه الآن ليس الدعاية الرخيصة، بل هو الجهود البناءة التي يبذلها الجميع لجعل المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي كفؤة وفعالة وذات مصداقية. وينبغي أن يكون مفهوما بشكل واضح أن الممثلين المنتخبين في كوسوفو وميتوهيا يواجهون بالفعل اختبارا لنضجهم السياسي. وهم يتحملون مسؤولية جسيمة عن إثبات أن القوى الديمقراطية بدأت تحل محل قوى العنف والتدمير.

وعليه، فإننا نتوقع من مجلس الأمن وكذلك من إدارة الأمم المتحدة في كوسوفو وميتوهيا، أن يكفلا عدم اتخاذ القيادة المنتخبة حديثا أية خطوات لتحطيم الآمال المتجددة في إقامة مجتمع متعدد الأعراق وقابل للبقاء في تلك المنطقة التي تموج بالاضطرابات. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أكرر الإعراب عن بالغ تقديرنا لانشغال مجلس الأمن بهذا الموضوع أثناء الأشهر الماضية، ابتداء من زيارته، في حزيران/يونيه، لبلغراد وبريشتينا، وصولا إلى بيانيه الرئاسيين في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. ونأمل أيضا في أن يتسنى الحفاظ على هذا النهج.

وفيما يخصنا، أود مرة أخرى أن أؤكد على التزام حكومة بلادي بأن تعمل، بالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومع مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره، من أجل إقامة مجتمع سلمي ومتعدد الأعراق في كوسوفو وميتوهيا، باعتبار ذلك شرطا أساسيا مهما لتحقيق الاستقرار الشامل في المنطقة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة للأمين العام المساعد، السيد العنابي، ليرد على ما أثير من تعليقات وأسئلة.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أوضح لأعضاء المجلس أن لدينا عددا من صحائف الوقائع التي تتضمن إحصاءات مفيدة عن نتائج الانتخابات، والتي يسعدنا إتاحتها للأعضاء الراغبين في الحصول عليها.

وسيسعدني أيضا أن أنقل إلى السيد هايكيروب عبارات التقدير التي تم الإعراب عنها اليوم حول هذه الطاولة، لعمله وعمل زملائه في الميدان، تحضيرا للانتخابات ولإدارتها بنجاح.

وأظن أنه لم يكن هناك سوى سؤال واحد محدد. فقد سأل السفير محبوباني ممثل سنغافورة عما إذا كان هناك تفسير لانخفاض عدد المصوتين المنتمين إلى الطائفة العرقية الألبانية، وأقول له إن نسبة مشاركة الطائفة الألبانية في التصويت تناهز ٦٥ في المائة، كما أوضحت، وهي نسبة تعتبر إلى حد ما أقل من نسبة المشاركة في انتخابات المجالس البلدية التي جرت في العام الماضي، إلا أنها بالطبع تظل نسبة مئوية يعتد بها، بل وأعلى مما نشهده في عدد من البلدان التي ترسخت فيها مبادئ الديمقراطية. كما أن العدد الكلي للمصوتين كان أكثر بكثير من عدد السنة الماضية. فقد كان لدينا ٠٠٠ ٢٥٠ ١ من المصوتين هذا العام، مقابل ما يقل قليلا عن المليون أو ما يقرب من المليون من المصوتين في العام الماضي.

وفي ضوء ما تقدم، تعتقد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن انخفاض نسبة مشاركة الطائفة العرقية الألبانية في الانتخابات الأخيرة يمكن إعزاؤه جزئيا إلى حقيقة أن عددا من ألبان كوسوفو عادوا من أجل تسجيل أسمائهم للانتخابات أثناء الصيف، ولكنهم بعد ذلك لم يرجعوا ثانية للإدلاء بأصواتهم في تشرين الثاني/نوفمبر. وبالطبع، ربما يكون هناك أسباب أخرى للانخفاض النسبي في الإقبال على الانتخابات، ولكنني أعتقد أن المهم هنا هو أن جميع الطوائف شاركت في التصويت في الانتخابات الأخيرة؛ وهو ما يضفي مصداقية على العملية الانتخابية نفسها، وعلى جهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وجهود المجتمع الدولي، لإقامة مؤسسات حقيقية ومستدامة للحكم الذاتي المؤقت، وهذا بطبيعة الحال أحد الأهداف الرئيسية التي ينص عليها القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

إن الانتخابات لم تكن غاية في حد ذاتها، وإنما كانت معلما بارزا في عملية إنشاء هذه المؤسسات المؤقتة. ولكي تكون هذه العملية مستدامة، فإن ذلك سيتطلب بعض الوقت، ومزيدا من الجهود من جانب بعثة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.